التخطيط اللغوي وعلاقته بالسياسة اللغوية

- بحث في المصطلح والإجراء -

Linguistic planning and its relationship to language policy
- research the term and procedure -

د . محمد عطا الله

قسم اللغة والأدب العربي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر
atallah52@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/11/19 تاريخ القبول: 2019/12/08

الملخص:

موضوع هذا المقال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في البلاد العربية مفهوما وتصورا وتجريبا، محددين أنماط السياسة اللغوية فيها وآليات تطبيقها، ودور أصحاب القرار فيها، مبرزين المقومات والمنطلقات الداعمة لرسم تلك السياسة، والنظر في علاقتها بالتخطيط اللغوي بأنواع المختلفة في تجارب الدول المتقدمة في تدبير الشأن اللغوي، ومحاولة إسقاطه على واقع التخطيط والسياسة اللغويتين في البلاد العربية.

الكلمات المفتاحية : التخطيط اللغوي ؛السياسة اللغوية؛ اللغة العربية ؛اللسانيات الاجتماعية ؛ التشريع اللغوي .

Abstract:

In this article, we have introduced the language policy adapted by Arab countries, in both constitution and reality. We determined types of language policies and application mechanisms .

We also revealed curtain on the role of decision makers , showing supports for the map of that policy . During our work ,we mentioned obstacles and challenges facing the real application of an efficient langauage policy and the ways to overcome such challenges .

In the end , we recommended some mechnaisms to activate language policy in the arab countries.

twonKey words: Linguistic Planning ؛ Language Policy ؛ Arabic language ؛ Social Linguistics ؛ Language legislation.

تتمحور هذه الدراسة حول إشكال أساسي تمثل في تحديد طبيعة العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية، بوصف العلاقة بين المتغيرين إن كانت علاقة تبعية من جهة أو تكاملية من جهة أخرى.

ولمناقشة هذا الإشكال اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التأصيلي لعلم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ورصد الخطط اللغوية المرتبطة بالسياسة اللغوية ضمن السياسات اللغوية المتبعة في البلاد العربية.

وقد مثلت بالجزائر في بعض المراحل مما استدعى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة؛ والذي هو جزء من المنهج الوصفي المعتمد أساسا.

1/- مفهوم السياسة اللغوية:

شغل موضوع السياسة اللغوية في البلاد العربية مجموعة من الباحثين اللسانيين واللغويين وغيرهم، وذلك في العمل على إيجاد سبيل لتحديد سياسة لغوية حصيفة واعتمادها رسميا، خاصة وأن أغب البلدان العربية تعرضت للاستعمار الشيء الذي فرض عليها تعددا لغويا غير منسجم، ولأن مسألة اللغة لا تقتصر في كونها أمرا سياسيا فقط بل تتعداه إلى ارتباط الموضوع بالسياسة والهوية والثقافة بل والوطنية.

و" السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن ".[1] يترجم هذا أن السياسة اللغوية تكون عادة خاصة بالوطن الواحد، على الرغم من كونها قد تكون عابرة للحدود، أو مادون الوطن في بعض الحالات حتى.

تعرَّف السياسة اللغوية بتلك الإجراءات التي تتخذها الدولة لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره وضبط إيقاعه، وأشهره هذه الإجراءات وأقواها سن المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع، وهذه المواد الدستورية والتشريعية بمثابة الموجه لحركة التخطيط اللغوي في البلاد.[2]

و" السياسة اللغوية تستطيع أن تتدخل في العلاقات بين اللغات في أوضاع التعدد اللغوي، حين يجب اختيار لغة وطنية من بين عدد من اللغات الموجودة، أو تهيئة تعدد لغوي في إحدى المناطق، أو اختيار لغات التعليم ووسائل الإعلام..الخ ".[3] وقد يؤدي هذا النوع من التدخل إلى ترقية لغة على حساب لغة أخرى تسعى السياسة اللغوية إلى تنميطها، ذاك أن السياسة اللغوية لا تعدو أن تتخطى إحدى الوظيفتين عموما: الوظيفة الرمزية،والوظيفة العملية، واللتان تسعيان إلى اختيار اللغة الوطنية أو التعدد اللغوي أو توزيع وظيفي لها...

ويتم اتخاذ سياسة لغوية ما عبر المرور بمراحل ثلاث:

- مرحلة التفكير بالمشكلة اللغوية وبتحليل الوضع.
- مرحلة التقرير.
- أخيرا، مرحلة التطبيق أو وضع القرارات موضع التنفيذ.[4]

2/- مفهوم التخطيط اللغوي:

يقصد بالتخطيط اللغوي كل الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها، وهذا التحديد هو الذي يحظى بالقبول عامة.[5]

وقد تدرج مصطلحا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الوصول إلى التحديد الدقيق الذي فصل بينهما، بعد أن كانا مترادفين كما أوردتهما بعض الأدبيات السابقة.

3/- المشكلات التي تواجه سياسة تعليمية ناجحة للغة العربية:

في كل الدول العربية ليس هناك من يتكلم العربية الفصحى في الشارع، إلا في الإعلام كالصحافة والتلفزيون أو في التعليم كالجامعات والمدارس القرآنية والمساجد، أو هيئات الدولة كالدبلوماسية أو في الاقتصاد كالكتابة على السلع والمراسلات الرسمية، وهي مدرجة في البرنامج التعليمي من السنة الأولى دراسي، ويرجع ذلك إلى:

- عدم عناية أكثر مدرسي اللغة العربية وغيرهم من مدرسي المواد باستخدام اللغة العربية الصحيحة.
- منهج تعليم اللغة العربية لا يخرج القارئ المناسب والمواكب للعصر.
- الافتقار إلى أدوات القياس الموضوعية في تقويم التعليم اللغوي.
- افتقار طرائق تعليم القراءة للمبتدئين إلى دراسات علمية.
- اضطراب المستوى اللغوي بين كتب المواد؛ بل بين كتب المادة الواحدة في الصف الواحد.
- نقص عدد المعلمين المختصين وانخفاض مستوى بعضهم.[6]

هذا بالإضافة إلى ضعف السياسة اللغوية التعليمية في رسم طرائق تدريسية حديثة في تعليم اللغة العربية.

كما يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار لرسم سياسة لغوية ما، أن تكون " سياسة لغوية رشيدة وناجعة، تحفظ التماسك والتنوع والانفتاح على ثقافات الغير ولغاته "[7].

والمشكلة في أساسها ليست إيجاد التشريعات اللسانية الكفيلة بحماية اللغات الوطنية، بل هي في العمق مشكلة تطبيق تلك التشريعات، وهذا ما يطرح سؤال الحكامة اللغوية والمسؤولية، ومن أجل ذلك لابد من إعمال مبادئ القانون والعدالة اللغوية.

" إن الخلل في السياسة اللغوية وترك اللغة تتخبط في مشاكلها دون تخطيط استراتيجي لمعالجة مشاكلها والنهوض بها، وتوضيح الرؤى المستقبلية لوجودها، سيتمحص عنه لا محالة تهميش متزايد للعربية، بل موت بطيء لها "[8].

إذ أنه في أغلب الحيان يذهب التخطيط الاستراتيجي للغة العربية إلى وضعها الوظيفي المجتمعي متجاهلا الجانب الأهم والأولى بالتخطيط، وهو موقعها المجتمعي والسياسي، إن على مستوى الأقاليم أو الأقطار أو الدول وهو ما يسمى بتخطيط الوض، وهو " التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة اللغوية التي تتبعها الدول، وتمكن الدول والشعب والنخب من أن تحب لغتها وتذود عنها "[9].

4/- واقع اللغة العربية الراهن:

تفرض علينا أنماط العصر وضع خطة لتأهيل العربية كلغة إدارة، وربطها بالمحيط الاقتصادي والإنتاجي وبالمنظومة التعليمية والتكوينية، فلا نكتفي برفع شعارات العربية لغة رسمية فالأحرى أن نتخذ إجراءات لغوية يومية بهدف توظيف العربية، وهنا يمكن العودة إلى ضرورة وجود إرادة سياسية، وإرادة لدى المتلقين والفاعلين الاقتصاديين، مع توفير الشروط الموضوعية.[10]

ويؤكد عبد القادر الفاسي الفهري أن اللغة العربية " ليست ذات هوية إقصائية، بل إنها هوية مفتوحة على اللهجات المحلية وعلى المستقبل، إنها هوية متعايشة "[11]. ثم إن دعوى اندثار العربية الفصيحة لصالح العاميات تنطوي على مغالطات كثيرة وعلى خلفيات مرتبطة بالفكر الكولونيالي أساسا.

كما لا يعود اهتزاز وضع اللغة العربية الفصيحة إلى وجود لغات أو لهجات عربية أو غير عربية في تنافس معها، بل يعود بالأساس إلى:[12]

أ. عدم استعمالها لغة للحديث، أي فقدانها لوضع اللغة الفطرية التي تتوارث عبر الأجيال دون تلقين.

ب. تآكل وظائف اللغة العربية الحياتية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتواصلية تدريجيا.

ج. غياب سياسة لغوية فاعلة لتقوية استعمالها وحماية وظائفها.

وهناك العديد من العقبات التي قد تحول دون عالمية اللغة العربية، والتي لابد أن تخضع للعلاج والتذليل الذي من شأن أن يسهم في مكانة اللغة العربية، ومن بين تلك العقبات:[13]

- حامل اللغة العربية ذاته، وذلك من خلال خدم ممارسته لها سواء على الصعيد المهني أو العام.

- ضعف المخزون المعرفي اللغوي الحديث، الشيء الذي يقتضي العمل على تحسين الوعاء الغوي بشكل يتماشى مع العصر.
- غياب اللغة العربية عن الفن العربي، فعدم تجسدها في الواقع الفني يحد من انتشارها.
- ضآلة حضور اللغة العربية الفصحى في الإعلام العربي، باستثناء بعض القواعد.

كما أن هناك " عوامل كثيرة تخضع لها عملية اختيار لغة التعلم، فليس الأمر مقصورا على على الأبعاد التربوية والتعليمية واللغوية، بل تتدخل في مثل هذه القضية عوامل أخرى من خارج اللغة... فهي مندمجة اندماجا شديدا في بنية المجتمع الذي هي لسانه، ومتفاعلة بقوة مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحياها "[14].

فواقع اللغة العربية " يحتاج إلى بناء نماذج لسياسة لغوية عربية محكمة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للغة أو اللغات ... أو سياساتها التي تراعي خصوصياتها الهوية، من جهة، وحيويتها ضمن المجتمع الدولي، المتعدد الأقطاب "[15]. وكل ذلك يكون بتحسين البيئة الحاضنة للغة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى القانونية.

5/- أفق وآليات الاستنهاض بالتخطيط السياسي اللغوي:

" إن اللغة العربية لغة حية فرضت نفسها منذ عهود وآماد خلت، ولازالت تفرض نفسها ولن يضرها قول قائل، أو تنطع ناطع، ويكفيها سموقا أنها حافظت على التراث الإنساني من الضياع، كما أنها تشكل قوة ضاربة في الأعماق، وتعد منافسا خطيرا لجميع لغات العالم "[16].

ويستدعي كل هذا التأكيد على بعض المقترحات، من مثل[17]:

- فرز خطة سياسية لغوية متكاملة لتمكين العربية في محيطها، وإقامة مؤسسة لغوية تسهر على الترقية اللغوية للغة الإدارة.
- تشخيص البحوث حول التخطيط والتطويع للغويين بالإدارة والميادين الاقتصادية ودعم مجهود التصنيع اللغوي العربي، والهندسة.

- تشخيص الواقع من خلال تصور وتنظيم برامج التقويم الإداري المستمر كل سنة، والعمل بمبدأ الترقية الداخلية على أساس استخدام العربية.
- اقتراح حلول للتوازنات اللغوية على أساس موضوعي وهادف، يأخذ ملامح الهوية والكيان الوطني والاندماج في عالم اليوم.
- عدم التشكيك في اللغة العربية من حيث هي واقع لغوي معبّر، لها قدرتها اللغوية التي يمكن أن تتفاعل مع المحيط، كما تفاعلت قبل. ولم تشتك دول عربية من هذا الجانب، والدفع بخطاب براغماتي حول استعمال اللغة العربية في الإدارة.
- تحسيس قومي بقدرة العربية على مسايرة المستجدات التقنية.
- جعل العربية تتفاعل بلغتها العربية البسيطة مع واقع اقتصادي دولي مفتوح، أو كنسق وأداة إنتاج وتسويق والتفاعل مع المحيط المالي.

كما يحتاج تقويم الوضع العام للغة العربية ووضعها الراهن إلى أن تتضافر فيها جهود الحكام والنخب والمجتمع والجمعيات المدنية من أجل تنفيذ خطة نهوض متكاملة ودقيقة، تستفيد من مناهج التحليل والتخطيط الحديثة لأوضاع اللغات وتغييرها، بما في ذلك اللسانيات المجتمعية، واللسانيات السياسية، واللسانيات الاقتصادية، والتربوية، والتخطيط اللغوي، الخ. والتدبير والتخطيط المستقبلي للغة العربية يقتضي مراعاة الآتي:[18]

- تقييم السياسات اللغوية في البلاد العربية تقييما شاملا بمراعاة ما تتبعه في التعليم والإعلام والإدارة.
- إعداد نظام اللغة والمواد والأدوات والبحث اللساني، ويتعلق الأمر بتهيئة المتن الداخلي والمدونات، والمعجم والنحو والمصطلح، والنصوص اللغوية، وتطوير الكفاءات الكتابية والشفهية، والخدمات اللغوية المساعدة على انتشارها.
- الانتقال – المحافظة على اللسان العربي عبر الأجيال، ويتم رصد هذا الانتقال عبر الفرد والعائلة والجماعة.
- المسح الموضوعي الدقيق لأوضاع اللسان العربي وتنوعاته.
- إقامة مرجعية علمية في لسانيات العربية، ودعم التكوين في علوم اللسان والتثقيف اللساني.

- المنظور السياسي – السيادي والتموقع الحضاري – اللغوي في إبراز أهمية اللغة العربية وفوائدها التواصلية.
- المنظور التعليمي – التربوي كأهم وسيلة لنشر اللغة، وجعلها لغة الاستعمال والتداول.
- منظور الإعلام والإشهار والإعلان ودوره في تحقيق طفرات لصالح اللغة واللهجات، بل لصالح لغة خليط هجين أحيانا.
- المنظور الاقتصادي – المجتمعي والحقوقي – القانوني، ويتعلق الأمر بالنظر بدقة في نقط القوة والضعف في الاقتصاديات العربية.
- العلم والفكر والثقافة، من خلال مكانة اللغة العربية في المجللات العلمية والمؤتمرات الدولية ومدارس الامتياز الناجحة دوليا.

" ولا يقتصر الأمر على الجانب الرسمي أو السياسي للمسألة، بل إنها آخذة في التراجع عند الناس العامة، وفي هذا إشارة واضحة إلى ما سبق وأن ذكرناه من ارتباط اللغة بمقومات القوة في المجتمع، وعلى رأسها الاقتصاد والتقدم العلمي والتقني "..[19]

6/- واقع العربية والتخطيط السياسي اللغوي في الجزائر:

يذهب القرمادي إلى أن " بلدان المغرب العربي تواجه في الفترة الراهنة من تاريخها مشكلة هامة يتوقف عليها تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، عنينا مشكلة التعريب، ذلك الواجب التاريخي الحتمي الذي لا مناص من تحقيقه لاستعادة الذات الآلية وبناء مستويات الذات المتجددة المتحركة على أساسها "[20].

وفي حالة الجزائر مثلا نلحظ أن واقع اللغة العربية كما عرضه مصطفى الأشراف على النحو الآتي[21]:

1/- اعتناق الشعب الجزائري للفرنسية لا يعود إلى فرضها كلغة استعمارية، بقدر ما يعود إلى أن الشعوب ذات التقاليد العريقة لا تقبل الفراغ الثقافي، ولأن اللغة أداة لخروج المجتمع من حالة العجز.

2/- اللغة العربية حافظت على وجودها بوسائل بسيطة (المساجد، والزوايا)، ولكن لم يكتب لها في عهد الاستعمار أن تُعَلَّم تعليما رسميا، وغنه بالنظر إلى الحالة الثقافية التي وصلت إليها اللغة العربية في القرن التاسع عشر، فإن وضعيتها لن تختلف كثيرا سواء تم المنع الاستعماري أو لم يتم. وبالتالي، فإن ثمة وهم في الاعتقاد بأن اللغة العربية ستكون لغة علمية لو لم يمنعها الاستعمار، أي أن " تكتسب كل خصائص اللغات العلمية المعاصرة حتى وإن بقي بلدنا بلدا زراعيا متخلفا ". وأن حصول الاستقلال يؤدي حتما إلى تحول اللغة العربية إلى لغة علمية.

3/- يجب الإقرار بأن تخلف اللغة العربية جزء من تخلف المجتمع العربي.

4/- اللهجات العامية " واقع لا يفيدنا شيئا أن نتجاهل وجوده، ثم هي أداة تبليغ طبيعي في مجتمعنا، ووسيلة إضافية لثقافة فرعية ذات تعبير شفوي "[22]. ولكن الازدواجية (اللغة الفصحى / العامية)، وبخاصة عند تفاوتها، فإنها تؤدي إلى انقسام المجتمع ثقافيا ولغويا.

وإجمالا فيما يتعلق بواقع اللغة العربية عموما، وعملية التعريب بالخصوص، فإن هناك عديد الأفكار الأساسية التي نسجلها في هذا الموضوع، لعل أهمها[23]:

1)- الإقرار بأن تخلف المثقفين المعربين إنما يعد جزءا من تخلف المجتمع، وهذا بيان لمدى الصلة بين اللغة والمجتمع.

2)- الدعوة الدائمة إلى الحوار والنقاش بين جميع الأطراف. والحق، أن الثقافة الجزائرية ومن ورائها العربية لكثير من الدول العربية قد ضيعت فرصة ثمينة لقيام حوار ثقافي مثمر، وذلك بمناسبة التعريب، وكرَّست مع الأسف الشديد عقلية الاستقطاب التي لا تزال تطبع حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية وبمختلف مستوياتها.

3)- الدعوة إلى تطوير العربية والاستفادة من اللّهجات المحلية باعتبار أن مفرداتها وتراكيبها عربية فصحى، والعمل على التقارب بين الفصحى والعامية، على اعتبار الأولى مصدر مفردات الثانية.

4)- في ضوء الكلام عن سياسة لغوية اسمها التعريب، نرى أنه من الضروري طرح السؤال عن الطبيعة السياسية التي تحكم هذه السياسة اللغوية، ونجد أن سياسة التعريب قد تجنبت العدل اللغوي، واستنسخت بمفارقة تاريخية وثقافية وسياسية المواقف التسلطية والإقصائية للسياسة اليعق وبية الفرنسية التي تحاربها ظاهريا وتطبقها عمليا.

5)- إن عدم احترام التدرج في التعليم، ورفض الثنائية اللغوية، وعدم حصر التعريب في التعليم وتعميمه على مسائل الهوية والشخصية قد أدى إلى صراعات متعددة ومعقدة أثرت سلبا على عملية التعريب، وبخاصة من جهة مستوى التعليم.

6)- إن التعريب مثله مثل أي عملية سياسية يفترض أن تخضع لعملية تقييم دائم ودوري، يجعل منها وسيلة وليس غاية في ذاتها، وعملية سياسية وتربوية، ويكون ضمن خطة دائمة لوزارة التربية.

7)- يمكننا القول إن التعريب قد واجه ثلاث مشكلات رئيسية: الأولى مشكلة علمية ناتجة عن عدم الفصل بين مستوياته المختلفة، وتعزيزها بالكفاءات العلمية والإمكانيات المادية، والثانية مشكلة أخلاقية ناتجة من أطراف الصراع التي غلّبت نوازعها ومصالحها الذاتية على المسألة الوطنية. والثالثة مشكلة سياسية ناتجة عن نظام سياسي قائم على التسلط والأمر الواقع والإبعاد وليس الحوار والتشاور والتعاون والإنصاف.

7/- أفق وضع سياسة لغوية ناجحة:

ومن أجل تهيئة أرضية قابلة لوضع سياسة لغوية شاملة وناجحة وناجعة لابد من:

1/- تنمية اللغة العربية وتعميم استعمالها.

2/- تعليم العربية للناطقين بلغات أخرى.

3/- أهم ما في السياسة اللغوية أن يقع التركيز قبل كل شيء على تنمية اللغة العربية من خلال القضاء على كثير من المعيقات العالقة بها.

4/- تدريس اللغة الأجنبية والاستفادة منها بشكل جيد.

5/- تنمية اللغات الوطنية غير العربية وإيلاء الاهتمام للهجات العامية.

ولابد أن تكون تلك التهيئة:

1- شاملة لمراحل التعليم ومستوياته.

2- متكاملة مع الأهداف الكبرى للبلاد.

3- بعضها آنية وبعضها متوسطة الأمد وبعضها طويلة المدى.

" فاللغة إذن ظاهرة اجتماعية، وهي بوصفها هذا تؤلف أهم عناصر تكوين الرأي العام الذي يسعى الإعلام بوسائله المختلفة إلى التأثير فيه "[24]. والرأي العام هو الذي يبدي صفة الإجماع المشترك حول ظاهرة ما، منها اللغة ما يعمل على استقرار تلك المسألة المشتركة على اختلاف درجة الوعي بها في أذهان الأفراد.

هذا وتتأثر اللغة في تطورها وارتقائها بعوامل كثيرة، يرجع أهما إلى:

أولا: انتقال اللغة من السلف إلى الخلف.

ثانيا: تأثر اللغة بلغة أخرى.

ثالثا: عوامل اجتماعية ونفسية وطبيعية لحضارة الأمة وتعلمها وعاداتها وتقاليدها وعقائدها، وثقافتها واتجاهاتها الفكرية ومناحي وجدانها ونزوعها، وبيئتها الجغرافية وما إلى ذلك.

رابعا: عوامل أدبية مقصودة تتمثل فيما تنتجه قرائح الناطقين باللغة وما تُبَلِغُه معاهد التعليم والمجامع اللغوية، وما إليها في سبيل حمايتها والارتقاء بها.. وهلم جرا.[25]

إن منهجية رسم سياسة لغوية لا تبتعد عن منهجية علم اللغة الاجتماعي، طالما أنها سلسلة هذا العلم، لذا على مسؤول التخطيط أن يلم بقضايا اللغة في المجتمع قبل البدء بعمله.

فالتخطيط يستتبع التخطيط الألسني محاولة توجيه تطوّر اللغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخطِّطون. وهذا لا يعني التكهن بالمستقبل على ضوء أسس المعرفة المتوافرة بالنسبة إلى الماضي، إنما يعني المسعى الواعي للتأثير عليه[26].

والتخطيط الألسني يعمل على معالجة المشكلات اللغوية القائمة ومحاولة إيجاد حلول لها، مما يساعد المسؤولين وأصحاب القرار على اتخاذ القرارات السياسية اللغوية المناسبة، وهم بفضل التخطيط الألسني على اطلاع تام بما يجب أن يكون وما يجب أن يتخلى عنه الوضع اللغوي في بلدانهم.

وللعمل على ذلك ولتحقيق المراد يذهب القرمادي إلى أنه لا يتأتى إلا " عن طريق العمل العلم الرصين المثابر المتوقف أولا وبالذات في نطاق مساعدة الحكومات على تعاون الألسنيين والعلماء والمربيين، على أن تكون الفكرة الأساسية التي نقتدي بها في هذا المضمار هي التقريب قدر الإمكان بين مستويي لغتنا أي مستواها الفصيح ومستواها المستعمل الشائع بين الناس... "[27].

والسياسة اللغوية تسعى إلى رسم الأطر العامة والخاصة التي تتحرك فيها اللغة، فالسياسة اللغوية جزء من السياسة العامة للبلاد، وهذه السياسة تحكمها جملة من المرجعيات الدينية، والاجتماعية، والأيديولوجية.. والتي على أساسها يرسم المشرع أهداف الأمة.

فآلية رسم سياسة لغوية تكون بثلاث مراحل أساسية، هي:

أولا: وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية المراد التدخل في تسييرها رصدا علميا دقيقا حتى تتحقق كفاية الوصف والتحليل.

ثانيا: تحديد الأهداف الكبرى والمرحلية والتوجيهات العامة، ولا يتحقق ذلك إلا بمعرفة النتائج المراد الوصول إليها.

ثالثا: وضع الاستراتيجيات وتحديد الوسائل التي ستتمكن من أجرأتها وتكفل تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسة اللغوية.

وبالرغم من أن تفاصيل التخطيط الألسني متنوعة من بلد إلى آخر، فغالبا ما يأخذ هذا التخطيط أحد الاتجاهات الثلاثة التالية:[28]

1- محاولة إزالة كل اللغات باستثناء لغة واحدة هي التي تصبح اللغة القومية الرسمية. وهذا الاتجاه يهدف إلى إزالة التعددية اللغوية وإلى دمج الأقليات في بوتقة الثقافة الوطنية الواحدة.
2- الاعتراف بالتعددية اللغوية، والمحافظة على اللغات الأساسية في إطار الدولة، وتبني لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية تخدم التواصل بين المقاطعات في داخل الدولة. وهذا الاتجاه يعترف بالتعددية الثقافية كطابع تتسم به الدولة. وتسلك بعض الدول العربية وخاصة الإفريقية منها هذا الاتجاه كالجزائر مثلا.
3- الاعتراف بلغتين رسميتين تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية، وهذا الاتجاه يحاول إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين اللتين تتكون منهما البلاد.

وفي ختام هذا المقال نرى أن العلاقة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية علاقة تبعية، فالتخطيط تابع للسياسة اللغوية، ولا يمكن لمن يخطط لغويا ألاّ يستند إلى وجه قانوني تشريعي. لذلك يحتاج التخطيط اللغوي إلى تدخل المشرعين السياسيين، في محاولة التأسيس لجيل عربي جديد، تراعى فيه الواقع والتعدد اللغوي الموجود، فالتخطيط اللغوي هو الآلية القادرة على المحافظة على اللغة العربية، فالأمر يحتاج إلى إرادة سياسية ونخبة علمية قادرة على التخطيط والتنفيذ

الهوامش

[1]- لويس جان كلفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2008، ص 221.

[2] - ينظر: هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، (رسالة ماجستير)، إشراف: رشيد بوزيان، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، (2014 – 2015)، ص 21.

[3] - لويس جان كلفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ص 223.

[4] - ينظر: لويس جان كلفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ص 220، 221.

[5] - جيمس طوليفسن، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد خطابي، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، (د ط)، 2007، ص 25.

[6] - جمال بلباكي، اللغة العربية في عصر العولمة " الواقع والتحديات " (مقال)، المدونة، جامعة لونيسي علي 2، ع3، مارس 2015، ص 148، 149.

[7] - عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013، ص 19.

[8] - عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 14.

[9] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية2013، ص 14، 15.

[10] - ينظر: صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية،دار هومة، الجزائر، د ط، 2003، ص 146.

[11] - عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 41.

[12] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 77.

[13] - جمال بلباكي، اللغة العربية في عصر العولمة " الواقع والتحديات " (مقال)، المدونة، جامعة لونيسي علي 2، ع3، مارس 2015، ص 149، 150، 151.

[14] - جمال بلباكي، اللغة العربية في عصر العولمة " الواقع والتحديات "، ص 152.

[15] - عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 78.

[16] - جمال بلباكي، اللغة العربية في عصر العولمة " الواقع والتحديات "، ص 147.

[17] - ينظر: صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص 146، 147.

[18] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص (279 – 288).

[19] - جمال بلباكي، اللغة العربية في عصر العولمة " الواقع والتحديات "، ص 155.

[20] - صالح القرمادي، دور الألسنية في المساهمة في التعريب، مجلة الأصالة، العدد 17 /18، 1973 – 1974، ص 144. نقلا عن: محمد يحياتن، التعددية اللغوية في البلدان المغاربية في نظر الباحث والأديب التونسي الراحل صالح القرمادي – حالة تونس أنموذجا -، مجلة الخطاب، ع 1، ماي 2006، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، ص 133.

[21] - ينظر: مصطفى الأشراف، الجزار: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 413 – 454. نقلا عن: الزاوي بغورة، اللغة والسلطة – أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف -، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2017، ص 199، 200.

[22] - عبد الله شريط، نظرية حول سياسة التعليم والتعريب، ص 11. نقلا عن: الزاوي بغورة، اللغة والسلطة – أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف -، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2017، ص 200.

[23] - ينظر: الزاوي بغورة، اللغة والسلطة – أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف -، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2017، ص 226 – 232.

[24] - عبد العزيز شريف، علم الإعلام اللغوي، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، ط1، 2000، ص42.

[25] - ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 173. نقلا عن: عبد العزيز شريف، علم الإعلام اللغوي، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، ط1، 2000، ص213.

[26] - ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية – دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية -، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1993، ص 10.

[27] - صالح القرمادي، دور الألسنية في المساهمة في التعريب، مجلة الأصالة، العدد 17 /18، 1973 – 1974، ص 140. نقلا عن: محمد يحياتن، التعددية اللغوية في البلدان المغاربية في نظر الباحث والأديب التونسي الراحل صالح القرمادي – حالة تونس أنموذجا -، مجلة الخطاب، ع 1، ماي 2006، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، ص 134.

[28] - ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية ، ص 16.